

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تدعو إلى الالتزام الكامل بقانون الخدمة المدنية وقانون العمل

المنامة في 28 ابريل 2011

ثمنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ما جاء في مقال حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى في صحيفة واشنطن تايمز من رؤية شاملة عميقة ولمسة أبوية تجلت في قول جلالتة "أنني كعاهل لجميع البحرينيين يؤلمني أن أرى العديد من المتضررين جراء تصرفات القلة ، وفي الإطار نفسه أشادت المؤسسة بتوجيهات صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء وصاحب السمو الملكي ولي العهد، وما شددنا عليه من ان الحكومة لم تغفل قط رغم مرارة الأزمة وخطورتها مراعاة حقوق الإنسان وصون كرامته والالتزام بالمواثيق والتعهدات الدولية عند تعاملها مع مقتضيات المرحلة ، وانه مثلما ترفض الدولة تجاوز القانون فإنها لا ترتضي بغض الطرف عنه من أي جهة ، فلا تقبل تعسفاً أو ظلماً في أي إجراء ، لكنها تشدد على عدم السماح بأي خروج عن النظام والقانون

وفي هذا الإطار تؤكد المؤسسة وانطلاقاً من مسؤولياتها وواجباتها المنوطة بها بموجب الأمر الملكي بإنشائها، في اعتبار حقوق العمال إحدى الحقوق الأساسية وإنها قد تابعت الوضع الحقوقي في المملكة بشكل عام ووضع الحقوق العمالية بشكل خاص، وإنها تدعو في هذا الصدد وعلى خلفية التسريحات الأخيرة إلى ضرورة التعاون والتنسيق بين ممثلين عن العمال وأصحاب العمل في القطاعين العام والخاص للوقوف على الأسس القانونية لتلك التسريحات، وفق منهجية وجوب تطبيق الجزاءات وفقاً لقانون الخدمة المدنية ولوائحه وقانون العمل وذلك من ناحية تحديد طبيعة العقوبة ودرجتها طبقاً لنوع المخالفة مع أهمية الالتزام بمراعاة التدرج في العقوبة وفقاً للقانون، وضرورة تحديد طبيعة المخالفة بصورة واضحة ودقيقة ووجوب الاستناد الى الدليل القطعي في جميع المخالفات بما فيها حالات الغياب غير القانونية وعدم الأخذ بالشبهة او الشائعات واي كان مصدرها او موقع نشرها ومنها مواقع التواصل الاجتماعي.

كما أكدت المؤسسة ضرورة خلو الإجراءات من أي خلفيات خارجة عن نطاق الموضوع محل التحقيق او في تحديد طبيعة المخالفة ودرجة عقوبتها، مع أهمية انتهاز الشفافية الكاملة في تطبيق الإجراءات المقررة. وفي هذا الإطار تدعو المؤسسة كافة المعنيين بقرارات التسريح إلى التسجيل لديها حيث يعتزم إعداد تقريرها بهذا الشأن ورفعها للجهات المعنية مع تأكيد حق التظلمات واللجوء والاحتكام إلى القضاء الحالات التي تقتضي ذلك.